مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأمريكا

— ٣ —

التوسع فى الإنتاج والتوفيق بينه و بين حاجيات الاستهلاك

قدمت الولايات المتحدة مذكرة استعرضت فيها بإسهاب الموضوعين اللذين أسند إلى اللجنة الأولى من القسم الثانى بحثهما .

وقد جاء فى هذه المذكرة أن العالم لا يجب أن ينتج الغذاء الكافى فحسب ، بل يجب أن ينتج الأصناف الصالحة من هذا الغذاء . وقد قسمت الأغذية من هذه الوجهة إلى خمس فئات . وبعد أن أبانت المذكرة أهمية كل فئة من الوجهة الصحية تكلمت عن إنتاجها بما يلخص فيما يلى :

١ — فئة الحبوب : تنتج فى أكثر من نصف المساحة التى تحرث فى العالم وبذلك فهى أكثر وفرة من الفئات الأخرى . ولما كانت الحبوب سهلة الخزن والنقل لهذا يستحسن فى بعض الجهات الإقلال من زراعتها ليأخذ مكانها إنتاج الأغذية الأكثر قيمة والتى هى أكثر قابلية للعطب وأصعب فى النقل .

٢ — فئة الدهون والسكر : يحتاج العالم إلى زيادة فى إنتاج الدهون وخصوصاً ما كان منها غنيا فى الفيتامينات القابلة للذوبان كدهن اللبن وزيت النخيل . أما السكر فإنتاجه وافر وإن كان توزيعه سيئاً .

٣ — فئة اللحوم والدواجن والبيض والسمك والبقول والمكسرات : وهذه إنتاجها غير كاف وتوزيعها سيء سواء بين الجهات التى تنتجها أو بين طبقات الشعب ذات الموارد المالية المختلفة فى الجهة الواحدة . ونظراً إلى كثرة أصناف الأغذية التى تتضمنها هذه الفئة فإنه من السهل على كل بلد أن ينتج منها الأصناف التى تلائمه وتلائم حاجياته الغذائية ، ففى الجهات التى يتوافر فيها علف

الماشية يمكن إنتاج اللحوم . أما فى الجهات التى لا يتوافر فيها ذلك فيستعاض عنها بالخضر التى تحتوى على بروتينات جيدة كالبقول والمكسرات كما أن الأسماك مما يمكن أن تعنى بها مثل هـذه الجهات . ويمكن التوسع فى زراعة الفول السودانى وفول الصويا لسـد النقص فى الدهون والبروتينات فى الجهـات التى تحتاج ذلك .

٤ — فئة اللبن ومنتوجاته : وجميع البلاد — مع استثناء محدود — فى حاجة إلى الاسـتزادة من هـذه الفئة . ونظراً إلى سرعة فساد اللبن السائل وجب أن يصحب إنتاجه تحسين توزيعه والصناعات التى تتناوله .

٥ — فئة الفواكه والخضر : وهذه تجب زيادتها فى جميع البلاد لضرورتها فى توفير الفيتامين المضاد لمرض الاسقربوط فى الأغذية . ونظراً إلى صـعوبة نقلها وحفظها يجب بذل كل مسعى لإنتاجها على مقربة من مراكز استهلاكها كما تجب فى حالات كثيرة العناية بعمليات صنعها وحفظها لاستعمالها شتاء .

وبعد هذا البيان استعرضت المذكرة حالة بلاد العالم إجمالا من وجهة إنتاجها هذه الأغذية واستهلاكها وما يلزم من التعديلات الزراعية فى كل منها فقسمتها إلى عشر مناطق يهمنا منها منطقـة الشرق الأدنى . وقد وصفت بأنها منطقة زراعيـة ومراعى ، والتقدم الصناعى فيها يكاد لا يتعدى طور الحرف اليدوية وجوها يختلف من جو صحراوى إلى شبه جاف وتوجد مساحات ساحلية تنزل فيها الأمطار غير أن أغلب المساحة تعتمد على الرى الصناعى ، وتختلف الملكيات فى هذه المنطقة من مساحات صـغيرة جدا فى الجهات التى تروى إلى مساحات واسعة جدا فى الجهات شبه الجافة . والإنتاج ضعيف فى الجهتين وتوزيعه سيء وغير كاف للتغذية الوافية . والغلال هى عماد الغذاء ويضاف إليها كميات قليـلة من القول ولبن الغنم والماعز ولحمها . وفى المساحات الأوفر حظا يتوافر للغذاء فواكه حامضة وفواكه طازجة أو جافة أخرى وخضر . وسوء التغذية واضح بسبب النقص فى الغـذاء سواء فى كميته أو فى نوعه وهذا الأثر أكثر ظهوراً

فى الجهات التى تعتمد على محصول واحد غير غذائى كتلك التى تختص بزراعة القطن فى دلتا النيل أو بتربية دود الفز فى لبنان .

ومما يساعد كثيراً فى تحسين التغذية تعديل نظام الملكية بما يؤدى إلى زيادة الإنصاف فى توزيع الموارد الزراعيـة ومنتوجاتها ورفع المستوى الفنى لطرق الإنتاج مع بعض التعديل فى الاعتماد على منتوجات معينة . ومما يسهل مثل هذه الإصلاحات النظام التعاونى فى الإنتاج والتوزيع والتوسع فى التعليم . والزراعة المنوعة التى ترى فى فلسطين هى مثال لما يمكن أن ينتج عن تطبيق الطرق الفنية الحديثة وتوفير الرى وتعليم العمال بالجملة .

واختتمت المذكرة الأمريكية هذا الاستعراض للانتاج الزراعى فى مختلف مناطق العالم بالقول بأن زيادة إنتاج المحصـولات الضرورية لتحسين الغـذاء تؤدى بتلقاء نفسها إلى النقص من المقـادير التى تفيض عن الحاجة فى جهـات كثيرة فمثلا إذا ما زيد من إنتاج الخضر واللبن السائل والخنازير والدواجن فى الشمال الغربى لأوربا وإذا ما عملت بلاد البلقان على تنويع إنتاجها ترتب على ذلك نقص إنتاج بعض الغلال التى تستعمل فى صنع الخبز وبنجر السكر ومواد أخرى وقد جرت هذه البلاد على توسيع إنتاج هذه المواد باتباعها سياسة الأسعار العالية فساعد ذلك على إيجاد كميات فائضة عن الحاجة من هذه المواد فى العالم . فالتعـديلات فى الإنتاج التى على مثال ما أشـير إليه تؤدى إلى تحسين الموقف بالنسبة إلى مشكلة المواد الفائضة عن الحاجة فى العالم . إذ أن التخفيضات التى تجرى فى بعض الجهـات تفسح المجال حتما لازدياد الواردات من المواد الفائضة التى تنتج فى مناطق هى أكثر ملاءمة لإنتاجها .

وانتقلت المذكرة الأميركية بعد ذلك إلى المبادىء التى يجب الاسترشاد بها فى الإنتاج الزراعى وقدمت هذا البحث بالقول إن البرنامج الذى يوضع لتحسين التغذية يجب أن يتمشى مع الوضع الزراعى والهيكل العـام للاستهلاك والخصال الثقافية للشعب الذى يوضع له هـذا البرنامج . وبذلك فإن لكل إقليم مشكلة

خاصة به تتطلب الحل . غير أن هناك مبادئ أساسية عامة لها السيطرة على كل تعديل فى اتجاه موارد الإنتاج وهى :

١ — كثير من المأكولات الضرورية للتغذية — كاللبن السائل والفواكه والخضر الطازجة — تتلف بسرعة . وخزنها أو نقلها يتطلب نفقات زائدة . فالبلاد أو المناطق التى تنتج من مثل هذه المأكولات كفايتها يجب أن توجه عنايتها الأولى نحو التوسع فى إنتاج هذه المأكولات فى المساحات المتاخمة لمراكز الاستهلاك .

٢ — إنتاج الحيوانات يرتبط بتوافر العلف . ومواد العلف كالدريس أو الدريس المتخمر (سيلاج) ونباتات المراعى تعد كبيرة الحجم زائدة الكلفة فى الشحن ولا يمكن التوسع عادة فى إنتاج اللبن السائل أو اللحوم والصوف والمنتوجات اللبنية إلا فى حدود ما يمكن تدبيره محليا من الأعلاف . أما الدواجن والخنازير إلى حد ما فيمكن الاعتماد فى إنتاجها على الأغذية الحيوانية المستوردة . وعلى ذلك فإن التوسع فى الإنتاج الحيوانى فى جهة ما يرتبط بما يمكن زراعته أو استيراده إليها من الأغذية الحيوانية الضرورية .

٣ — بعض الأغذية التى تنتج طاقة[1] — كالحبوب والسكر والمنتوجات الثانوية الغذائية التى تحتوى على نسبة عالية من البروتين — يمكن خزنها أو نقلها بسهولة كما أنه يمكن إنتاجها بكلفة منخفضة فى مناطق أباحت لها الطبيعة الملاءمة لإنتاجها وإن عدت هذه المناطق نائية عن الأسواق للمنتوجات الأكثر قابلية للتلف . فالجهات التى تعجز عن إنتاج الكفاية من الغذاء يمكن أن تزيد من جملة ما تنتجه من الأغذية الضرورية وتنقص فى الوقت نفسه نفقات إنتاج الأغذية من أجور عمال وغير ذلك إذا ما اهتمت بإنتاج المنتوجات الأكثر قيمة ، واستوردت إلى جانب ذلك من الجهات النائية عنها المنتوجات التى لا تتعرض إلى التلف . وفى كل إقليم يجب أن يعتمد فى تعيين المنتوجات التى

(١) Energy

تصدر أو تستورد على أنسب وسيلة للاستفادة من أرض الإقليم واليد العاملة فيها .

٤ — إنتاج الأغذية التى تستهلك فى نفس المزارع التى تنتجها يؤدى إلى اقتصاد كلفة التسويق التى تذهب فيهما بين المنتج والمستهلك وبناء على ذلك فإنه من الاقتصاد إنتاج الكثير من الأغذية للاستهلاك فى المزرعة حتى فى الحالات التى لا يكون فيها من المفيد إنتاجها للبيع فى الأسواق . والتغذية الملائمة لثلثى سكان العمورة الذين يعيشون من الفلاحة إنما تتوقف إلى حد بعيد على الإنتاج الملائم للاستهلاك المحلى لهذا كان من الواجب التشديد فى أن يقوم إلى جانب الإنتاج للبيع بالأسواق إنتاج للأغذية التى تستهلك منزليا وكذلك القيام بالصناعات المنزلية لهذه الأغذية وحفظها بالطرق المنزلية . ومما يؤدى إلى تحسين التغذية فى كثير من الجهات الجمع بين الخدمات فى المصانع وإنتاج ما يلزم لغذاء العائلة أعنى العمل فى الزراعة بعض الوقت للمشتغلين بخدمة المصانع .

٥ — زراعة المحصول الواحد تؤدى عادة إلى ازدياد الحاجة لليد العاملة عند الزرع والحصاد وضياع الاستفادة بها فى مواسم أخرى علاوة على ما ينشأ عادة من الإخلال بخصب التربة . ومما يرفع من مستوى التغذية لعمال الزراعة وينقص من كلفة الإنتاج تنويع الإنتاج فى الجهات التى تعتمد على محصول واحد وذلك بإدخال حاصلات أخرى خصوصاً ما يلزم منها للاستهلاك المنزلى والاشتغال بتربية الحيوان إذا ما كانت الأرض تسمح باتباع نظام زراعى متوازن .

٦ — ليس المهم فقط إنتاج الكفاية من المحصولات اللازمة لغذاء الإنسان وإنما يجب أيضاً أن يتم ذلك بأقل ما يمكن من الجهد الإنسانى فكل ما يمكن اقتصاده فى الإنتاج الزراعى باتباع الأساليب الأكثر إتقاناً وإنتاجاً ، من جهد اليد العاملة أو الموارد الأخرى ، يمكن الاستفادة به فى رفع مستوى المعيشة بالجهة وذلك بتحويله إلى الإنتاج الصناعى والخدمات الأخرى .

٧ — إنه لأسهل للزراع القيام بتعديلات كمية فى أعمالهم — أعنى أنهم يستطيعون النقص أو الزيادة فيما اعتادوا زراعته — مما يتيسر لهم القيام بتعديلات

بوعية تتطلب زراعة محاصلات جديدة أو تطبيق طرق فنية أوفى . وسرعة إدخال الطرق الجديدة تتوقف على السرعة التى يمكن بها تعليم هذه الطرق للزراع وأخذهم بها ، ومما يؤدى إلى التقدم فى ذلك تيسير تبادل المعلومات بين الزراع .

٨ — إدخال الصناعة فى الأقاليم التى كانت تعتمد على تصدير المواد الخام مما يهيئ الفرص إلى تقسيم المزارع التى كانت تزرع عن سعة محصولا يأتى بإيراد تقدى إلى مزارع تناسب العائلات فى حجمها وتستغل استغلالا منوعاً ومثل هذه المزارع الأخيرة يمكن أن تنتج كميات زائدة من الأغذية الواقية لاستهلاك المشتغلين محليا بالصناعات الذين يزداد عددهم بالتوسع فى هذه الصناعات . ومن العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى هذا التحول فى العادة إدخال تشريع الإصلاح الزراعى[1] (ويقصد بذلك التشريعات التى أدخلت بعد الحرب الأخيرة فى بعض بلاد شرق أوربا بقصد زيادة الملكية الصغيرة وإيجاد عائلات زراعية تتملك الأرض التى تزرعها) .

بعد ذكر هذه المبادئ اتجه البحث إلى طرق تطبيقها وذلك من وجهة كل دولة فى حد ذاتها ومن الوجهة العامة الدولية .

أما من وجهة تطبيق هذه المبادئ فى كل دولة فقد أشير على كل دولة أن تحصر احتياجاتها الغذائية ثم تبحث الإنتاج الزراعى لكل منطقة متماثلة الأحوال ثم تجرى التعديلات فى كل عملا بالمبادئ المذكورة وقد يكون من المناسب وضع أهداف أهلية وأهداف إقليمية للإنتاج الزراعى يعمل على الوصول إليها فى مدى سنوات معينة وتتخذ وسائل مختلفة لحث الزراع على تعديل إنتاجهم بما يتفق مع ذلك .

وقد بحثت مذكرة الولايات المتحدة موضوع وضع البرامج للوصول إلى أهداف الإنتاج الزراعى سالف الذكر فقالت إن معظم البرامج الأهلية التى

(١) Agrarian Reform

كانت تضعها الأمم قبل الحرب لتوجيه الإنتاج الزراعى كانت تسيرها سياسات اقتصادية ترمى إلى رفع أسعار سلع معينة وتقوية مركز الصادرات وتحقيق كفاية الأمة لحاجاتها . ولم توجه عناية كافية لحاجة الشعب إلى تحسين غذائه . وقد استدعت الحرب الحالية وضع برامج خاصة للإنتاج الزراعى روعى فيها توفير الغذاء . فبرامج ما قبل الحرب وبرامج الحرب تتوافر منهما معاً خبرة لها قيمتها فى وضع وتحقيق برامج خاصة تراعى فيها حاجيات البلاد إلى الأغذية .

وتختلف العوامل المشجعة على تنفيذ هذه البرامج من مجرد التعليم والإرشاد إلى المساعدات المالية فالمراقبة التنفيذية ومن بين هذه العوامل إدخال ما تدعو الضرورة إليه من نظام الإصلاح الزراعى وتوفير الاعتمادات المالية للزراعة ومساعدة الزراع فى الحصول على الآلات والمعدات اللازمة فى عملهم وفى استعمالها بالمساعدة الفنية والإدارية الضرورية لنجاحهم .

أما من الوجهة الدولية فمن الأساليب المرغوب فيها الجمع بين أهداف كل دولة فى الإنتاج الزراعى لوضع هدف دولى لذلك والتسليم بفائدة تقسيم العمل دوليا فيما يختص بإنتاج السلع الزراعية وإجراء بحث دولى عن المقدرة الإنتاجية الدولية وتعضيد كل عمل يقصد به توازن إنتاج الأغذية بين الدول .

. . .

رأت اللجنة أهمية تقسيم بحثها إلى ما يتناول الفترة القصيرة التالية مباشرة لانتهاء الحرب والفترة الطويلة التى تعقب ذلك عند استقرار الأحوال العالمية . أما الفترة التى تتناول الأوقات الحاليـة حتى انتهاء الحرب فقد أرسل الرئيس روزفلت إلى المؤتمر تلغرافاً بأنه ينوى دعوة مؤتمر خاص لبحثها .

أولا — الفترة القصيرة التالية لانتهاء الحرب — ينتظر أن يحدث نقص شديد فى الأغذية الرئيسية وإلى جانب ذلك سيكون هناك أيضاً نقص فى وسائل النقل ووسائل الإنتاج بما فى ذلك الأسمدة والبزور ومعدات الزراعة والوقود وما إلى ذلك وهذه الأشياء الناقصة يؤثر بعضها فى البعض لهذا تختلف النتيجة

باختلاف البلاد ففى بعض البلاد تكون محتملات الإنتاج أفضل من محتملات التصدير غير أنه فى غالبية البلاد سيكون للنقص فى معدات الإنتاج (من أسمدة وآلات زراعية وما إلى ذلك) أكبر الأثر فى تحديد الإنتاج لهذا فإن مشكلة هذه الفترة يجب بحثها فى ضوء هذه الأحوال مجتمعة .

وقد رأت اللجنة أن التوسع فى الإنتاج فى هذه الفترة يجب أن يتجه أساساً إلى إصلاح الحال ببلاد أوربا وآسيا والجهات الأخرى التى دمرتها أعمال العدو أو أحدثت بها أضراراً جسيمة كما يجب إلى حد ما أن يعنى به أيضاً فى الأقطار التى وإن لم تكن قد تأثرت بهجوم الجيوش إلا أن إنتاجها الزراعى انخفض بسبب نقص وسائل الإنتاج وصعوبات التصدير للأسواق .

وقد استعرضت الموقف العام للإنتاج وتبين لها أن نقص الأغذية بعد الحرب لا يمكن تقديره بدقة إذ أن مقدار هذا النقص يتوقف على سير الحرب وإقبال الحصاد أو إدباره ولكنه يغلب حدوث عجز فى حبوب الخبز والأرز وما إلى ذلك من الحاصلات التى تعطى سعرات حرارية « كالوريات » كما أنه مما لا مفر منه حدوث عجز فى الحيوانات والمنتوجات الحيوانية والزيوت والدهون ورأت اللجنة أنه لتخفيف وطأة المجاعات يجب توجيه برامج الإنتاج توجيهاً يراد به سد العوز قبل تحسين التغذية ولهذا قد يكون ضروريا زيادة مساحة الحاصلات التى تلزم لغذاء الإنسان مباشرة وتأجيل النظر فى تربية الحيوانات اللازمة رغم أهميتها وفى زراعة الحاصلات التى قد تحرم حاصلات الأغذية الأساسية من المساحة اللازمة لها ، ثم إذا ما استعادت الزراعة مكانتها فى البلاد التى خربت أمكن للعالم فى مجموعه زيادة المساحة التى تخصص للمنتوجات الحيوانية والأغذية الواقية الأخرى التى تلزم لتحسين التغذية والتى لا يعطى محصول الفدان منها سعرات حرارية بقدر ما تعطيه حبوب الخبز والبطاطس وما إلى ذلك.

وقد أثار المندوبون المصريون فى صدد هذه المناقشة أهمية توفير الأسمدة والآلات الزراعية فوراً للبلاد التى تستطيع أن تزيد من منتوجاتها الغذائية

وأوضحنا أن مصر خالفت التعاليم السليمة فيما يختص بدورة تعاقب الحاصلات وضحت بجزء من مساحة القطن لزرعها غلالا ورغم اتساع مساحة الغلال والذرة فإن محصولها الإجمالى لم يزد كثيراً بسبب النقص فى الأسمدة التى وردت إليها ، ولما كانت مصر تتمتع بمركز جغرافى ممتاز إذ تستطيع أن تصل إلى الشرق وبلاد أوربا بطريق البر علاوة على طريق البحر فهى بذلك أولى البلاد بالمساعدة فى مدها بالأسمدة والآلات الزراعية اللازمة لزيادة منتوجاتها الغذائية لفائدة سكانها والجيوش التى فيها ولفائدة البلاد القريبة منها ، وقد عارض أحد مندوبى الدول الأخرى هذه النظرية بحجة أن ذلك من شئون المؤتمر الذى سينعقد للإسعاف غير أن النظرية المصرية تغلبت وأخذت بها اللجنة كما يتضح من العبارة التالية (صفحة ١١٠ من جريدة المؤتمر) .

« كان الاقتراح الرئيسى الأول الذى دارت عليه المناقشة أن البلاد القريبة من الجهات التى تزداد فيها الحاجة إلى الغذاء أثناء الفترة التالية للحرب مباشرة يمكنها أن تزيد من منتوجها الغذائى إذا ما حصلت على موارد مناسبة للإنتاج كالأسمدة والآلات الزراعية وأن برنامجاً لتوريد هذه الموارد مما يساعد للتغلب على صعوبات النقل التى لا مفر من استمرارها وقتاً ما عقب الحرب وكمثال للملاحظات التى أبديت فى هذا الجزء من المناقشة أوضح مندوب مصر أن بلاده يمكنها أن تزيد من محصول القمح إذا ما حصلت على الكفاية من الأسمدة الأزوتية » .

وقد أخذ المؤتمر بهذا المبدأ فى البند الخامس من القرار الثانى عشر الذى أصدره .

(ثانياً) فترة الانتقال إلى الوضع النهائى للإنتاج عند استقرار الأحوال العالمية — رأت اللجنة أنه إذا ما انتهت الفترة القصيرة التالية للحرب التى يشتد فيها العوز للأغذية قد يخشى أن يحدث ما حدث فى الحرب العالمية السابقة من زيادة الحبوب والسكر والحاصلات الأخرى عن مقدار الطلب وانخفاض أسعارها تبعاً لذلك مما يترتب عليه الإضرار بمصالح المنتجين ، لهذا وجب التدبر

فى ذلك بأن تعمل كل أمة فى الوقت المناسب على التحول من تخصيص أراضيها الزراعية لإنتاج الحبوب والحاصلات التى تعطى سعرات حرارية عالية إلى إنتاج الأغذية الواقيـة التى تتطلب الوحدة منها مساحة أكبر من الأرض ومقداراً أعظم من العمل ، ففى حالة اللبن مثلا فى المناطق الحارة إذا ما خص فدان من الأرض بعلف الماشية التى تنتجه أعطى نصف السعرات الحرارية التى يعطيها محصول الفدان من القمح غير أن القيمة الغذائية الواقية له تزيد كثيراً عما هى فى القمح ، لهذا فإن التحول نحو إنتاج الأغذية الواقية يستلزم مساحات أوسع من الأرض وموارد زراعية أعظم مما تستلزمه الحبوب فإذا ما حدث هذا التحول فى الوقت المناسب تيسر ملافاة حدوث زيادة المعروض من الحبوب عن الحاجة .

(ثالثاً) الوضع النهائى للإنتاج عند استقرار الأحوال العالميـة — رأت اللجنة أن برنامج تحسين التغذية فى كل قطر يجب أن يتبع الحالة الزراعية فيها والاستهلاك العام للشعب وعاداتهم ، لهذا فإن كل منطقـة يجب أن يكون لها برنامج تغذية يوافقها غير أنه توجد بعض مبادىء أساسية لتوجيه الإنتاج تسرى فى قطر كما هى تسرى فى غيره وأقرت اللجنة فى هذا الصدد المبادىء التى تضمنها قرار المؤتمر الخامس عشر .

. . .

وسائل تحسين الإنتاج والكفاية الزراعية

قدمت الولايات المتحدة مذكرة وافيـة فى شرح مهمة اللجنة فأبانت أن العلوم والتطبيقات الفنيـة التى نتجت عن البحوث العلميـة أدّت إلى النهوض بالزراعة الحديثة فى سبيل زيادة مقادير الأغذية وأصنافها للإنسان مع تحسين صفاتها غير أن البلاد المختلفة قطعت فى هذا المضمار أشواطاً متباينة ، فإذا ما أمكن تنشيط هذه النهضة زاد الإنتاج العالمى زيادة كبرى دون الإخلال بموارد التربة فى الوقت نفسه ولو طبقت المعلومات التى اجتمعت لدينا بصفة عامة لتوافر للملايين

من البشر كفايتهم من الغذاء الملائم ، ولا يقف واجبنا عند هذا الحد ، فإننا إذا أخذنا ما تم حتى اليوم عبرة تبين لنا أن فى تشجيع البحث ما يحقق لنا نهضة أعظم مما بلغناها .

والعلوم الطبيعية بصفة خاصة يتسع فيها المجال للتعاون الدولى لأنها فى ذاتها دولية والقوانين الأساسية الفوسيقية أو الحيوية واحدة لمختلف أصقاع العالم ، وهذا التعاون يتوافر إلى حد بعيد كما يدل على ذلك مثلا عمل الجمعيات العلمية الدولية ، غير أن مجال التوسع فيه ما زال ميسوراً فمن الممكن بل من الواجب الاشتراك فى وضع التصميمات وتبادل المواد والعلماء لتشجيع الأمم ومساعداتها فى توسيع البحث الزراعى لما يرتبط بمسائلها الخاصة كما يمكن فى الوقت نفسه الحد من تكرار البحوث وما يترتب على ذلك من نفقات لا ضرورة لها ، ويجب أن تنشأ هيئة عالمية للقيام بما تقدم كما يجب فى حالات أخرى اشتراك قطرين أو أكثر فى بحث مسائل مشتركة بينها .

ومما هو ضرورى أيضاً لتشجيع إنتاج العالم للأغذية المطلوبة والمنتوجات الأخرى جمع وتبادل البيانات الاقتصادية عن الغذاء والزراعة فى مختلف البلاد ، وهذا فى الواقع يعد الخطوة الأولى الواجب القيام بها فإن الهيئة التى تقوم بذلك هى التى تستطيع إخراج الحقائق التى يعتمد عليها فى رسم الخطط الموفقة للعالم .

والفن الزراعى لا يختلف عن الفنون العصرية فى تعقد أموره وحاجته إلى التخصص وهو لا يمكن تطبيقه بنجاح إلا إذا أمكن تفهيم الزراع وجهاته العملية ومعنى ذلك أنه يجب شرحه وتفسيره وتعليمه وإقامة المشاهدات العملية له فى أوسع مدى وأبسط وضع حتى يستطيع الرجل العادى أن يستوعبه ، وقد أخذت غالبية الأقطار باتباع ذلك إلى حد ما خصوصاً تلك الأقطار التى انتشر فيها اتباع الأساليب العصرية فى الزراعة ، غير أننا ما زلنا فى حاجة إلى المزيد من ذلك وإذا نظرنا إلى العالم بأكمله وجب أن تعنى هيئة دولية زراعية بهذا الموضوع ، غير أن البحث وجمع الحقائق الزراعية ونشر المعلومات ليست

فى حد ذاتها كفيلة بالتغلب على الصعوبات التى تعترض الإنتاج الزراعى والكفاية الزراعية ، فمن المسائل التى يجب أن تكون موضع نظر التعديلات فى أنظمة التأجير ليزداد الزراع اطمئناناً على جهودهم وإقبالا على العمل وفى تسهيلات الإقراض للنهوض بالإنتاج وبالتوزيع سويا وفى شروط تشغيل الأيدى العاملة فى الزراعة لتيسير الوسائل الصحية والسكنى والتربية والأحوال المعيشية بصفة عامة ، وليس هذا كل ما هنالك وقد خطى الكثير من البلاد خطوات فى هذا السبيل وما زال أمام الجميع التوسع فى ذلك .

. . .

قسمت هذه اللجنة أعمالها إلى أربعة أقسام وخصصت لدراسة كل قسم لجنة فرعية وقد انتخب أحد المندوبين المصريين عضواً فى اللجنتين الفرعيتين ٢ و٣ وانتخب مندوب آخر عضواً فى اللجنة الفرعية الرابعة ، والأقسام الأربعة المذكورة هى :

(١) السياسات الزراعية القائمة وأنسب أساليب الزراعة ونظمها .

(٢) التسليف ورءوس الأموال والخدمات التعاونية .

(٣) إيجار الأراضى الزراعية وتشغيل الأيدى العاملة والعوامل المشجعة فى خدمة الزراعة وما إلى ذلك .

(٤) التعليم والبحث العلمى .

بدأت اللجنة بمناقشة عامة استغرقت جلستين ، خصصت الأولى لموضوع السياسات الزراعية وأساليب الزراعة والثانية للتعليم وللبحث العلمى ، ثم بدأت اللجان الفرعية عملها ، وقد أثيرت أثناء المناقشة العامة عدة موضوعات غاية فى الأهمية فاقترح المندوب الانجليزى أن تراعى الأسس الآتية المعترف بسلامتها عند وضع أية سياسة زراعية وهى :

(١) المحافظة على خصب التربة .

(٢) العمل على ملاءمة المحاصيل والماشية للبيئة .

(٣) التنويع فى الإنتاج لتقليل أخطاره .
(٤) إيجاد التناسب بين محاصيل التغذية ومحاصيل السوق .
(٥) سد الحاجيات الغذائية .

وتناولت المناقشة أنسب حجم للمزارع وأبدى مندوب نيوزيلندا أن المزارع الصغيرة التى تفلحها العائلة بنفسها هى أحسن المزارع إنتاجاً كما هو مشاهد فى بلاده وأشار إلى النظام المتبع هناك من تفتيش الحكومة حسابيا وإداريا على تلك المزارع لمراقبة حسن سير العمل فيها . كما أثار مندوب الهند الصعوبات الناشئة فى بلاده بسبب تفتت الملكيات وإعادة تقسيمها بشكل منظم .

وتناول بحث اللجنة بمناسبة التعليم مشكلة تأخر الأساليب التى يتبعها جمهرة الزراع عما وصلت إليه نتائج البحث العلمى وأنسب الطرق لسد هذه الثغرة وتعليم الفلاحين وتشجيعهم للنهوض بأساليبهم بما يتمشى والتقدم فى العلم والفن الزراعى وقد أبدى مندوب الدنمارك بهذه المناسبة أن الجمعيات الزراعية المنتشرة فى بلاده والتى تضم أغلب الزراع هى التى تعين المرشدين الزراعيين الملمين بالنواحى العملية للزراعة والعارفين لظروف المنطقة مما يجعل الفلاحين أكثر إصغاء لإرشاداتهم .

وذكر المندوب المصرى النتائج الحسنة التى وصلت إليها تجربة المدارس الريفية ذات المنهاج العملى المتصل بالزراعة فى مصر والتى يتدرب فيها الأولاد عمليا على أفضل الأساليب الزراعية حتى إذا ما اقتنعوا بفائدتها عملوا على نقلها إلى مزارع آبائهم عند انتقالهم للعمل بها وقد ورد بالصفحة ١٣٧ من مجلة المؤتمر « ذكر مندوب مصر الأثر العظيم للمدارس التجريبية كوسيلة لنشر التعليم الزراعى بين الأولاد الريفيين بمصر حيث يدربون على أعمال متصلة بالمسائل الخاصة بحقول آبائهم ومشكلاتها بطريقة تؤدى إلى أن يكون لهم فى النهاية تأثير فى تغيير الأساليب المتبعة فى تلك الحقول » .

وقد ذكر مندوب فنزويلا أن تجاربه الخاصة فى بلاده لمدة عشرين سنة أثبتت له أنه فى الأمم التى يتأخر فيها التعليم لا تثمر النشرات والمحاضرات وغيرذلك من وسائل الإرشاد ما لم تقم على المثل الملموس والإيضاح العملى فى الحقل نفسه .